أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (1996-2014)

الدكتور عماري زهير/جامعة المسيلة – الجزائر
الأستاذ حافظ أمين بوزيدي/جامعة المسيلة – الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد درجة أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الاقتصاد الجزائري على الأمدين القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أنه إذا حدثت صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، بمعنى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بطيء، بحيث أن تأثيره في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير، بيد أن هذا التأثير في المدى الطويل عكسي في نفس الفترة وطردي في الفترة السابقة، وهذا بسبب المناخ الاستثماري السائد غير المنافس، مما انعكس سلبا على أداء معظم المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مقارنة بالمتوسطين العربي والدولي.

الكلمات المفتاحية :- نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة – الاستثمار الأجنبي المباشر – البطالة – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

Abstract

The purpose of this study is to determine the degree of the impact of foreign direct investment in shortening the unemployment in the Algerian economy in both short and long terms, using the autoregressive distribution lags models (ARDL). This study has arrived at a result that if a shock happens in the ARDL in one unit, the influence will continue on unemployment, three years and three months until it gets back to its equipped and natural status. This means that the influence of ARDL on the unemployment is show and its influence in the long term is bigger in the short one . Thus, this influence in the short term is reciprocal in the same period and extreme in the previous one. This is because the non competitive investment climate which gave a negative reflection on the performance of the most eleven subsidiary telltales for the warranty telltale of investment attraction comparing to the Arab and international media.

Keywords: Autoregressive Distribution Lags Models (ARDL), Foreign Direct Investment (FDI), warranty telltale of investment attraction, Unemployment.

المقدمة

تعد البطالة آفة اقتصادية تعاني منها كل الدول، بحيث تسعى جاهدة للتخفيف منها من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، نظرا لأن التوظيف الكامل يعد أحد الأركان الأساسية للمربع السحري المعروف لكالدور، والذي تسعى إلى تحقيقه مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول الأساسية البديلة للتخفيف من ظاهرة البطالة خاصة في بلدان الدول العربية النفطية التي تعاني من هشاشة اقتصادياتها، بسبب اعتماد اغلبها على مورد واحد وهو النفط والغاز لتمويل التنمية، والجزائر كغيرها من الدول العربية مازال اقتصادها يعاني من التبعية الخارجية نظرا لارتباط مؤشراته الاقتصادية الكلية بتغيرات أسعار البترول في السوق الدولية، حيث منذ تحول الاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي أرست

قواعد اقتصاد السوق وتشجيع استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص، حيث شهدت هذه المرحلة ثورة في المنظومة القانونية لا سيما المتعلقة بالاستثمار للتتماشى وطبيعة المرحلة، إلا أن الجزائر لم تستطع تهيئة مناخ الاستثمار ومنافسة على الأقل دول الجوار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير احصائيات سنة 2013 المعروضة في UNCATED أن حصة الجزائر من دول شمال افريقيا 10 في المئة فقط أي حوالي 1.6 مليار دولار، وهي قيمة ونسبة ضعيفة جدا توحي بضعف أداء مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي، في حين دولة شقيقة مجاورة كالمغرب تستقطب 21.6 في المئة، رغم تفوق الجزائر من حيث مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومما يزيد من خطورة ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري أنه في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية من أجل توطين التكنولوجيا الحديثة، وانجاح مسار الاندماج في الأسواق العالمية وتوفير مناصب الشغل، حيث باتت القطاعات الاقتصادية الهامة كالفلاحة والصناعات التحويلية والسياحة في استيعاب الحجم الهائل من عدد البطالين والذي يقدر بـ 1.2 مليون بطال، محدود حسب المسح الذي قام به مؤخرا في سبتمبر 2014 الجهاز الإحصائي الجزائري الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وذلك نظرا لتخلفها التكنولوجي والاقتصادي، لذلك تهدف دراستنا ابراز أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الأمدين القصير والبعيد خلال الفترة (1996–2014)، باستخدام نموذج حديث يسمى بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) كبديل لنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

الاشكالية

منذ سنة 1990 أين صدر قانون النقد والقرض (19/90) فتح الباب لرأس المال الأجنبي الدخول إلى السوق الجزائرية، وذلك بعد وقوع الجزائر في أزمة مديونية خانقة بسبب الطفرة النفطية لسنة 1986، وهذا ما تجلى بوضوح في ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 21.4 في المئة سنة 1987، ومن هنا ينبثق التساؤل الرئيسي الذي يشكل بؤرة اهتمام هذه الورقة البحثية : ماهي درجة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الاقتصاد الجزائري على الأمدين القصير والطويل؟

الفرضية الأساسية

وللإجابة عن هذه الإشكالية وبناءا على ما سبق نصيغ فرضية البحث الأساسية كما يلي : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري على الأمد الطويل أكبر منه على القصير.

1) **محاور البحث:** ولاختبار هذه الفرضية يمكن الاعتماد على منهجية البحث التالية :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث؛

المحور الثاني : تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثالث : المنهجية والنتائج التجريبية.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

في البداية ينبغي أن نشير إلى بعض المفاهيم لمتغيرات البحث من وجهة نظر بعض المنظمات والهيئات الدولية والخبراء الاقتصاديين كما يلي :

أولا) تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديدمن التعاريف للمنظمات الدولية والمنظرين الاقتصاديين حول الاستثمارالأجنبي المباشر نورد بعضها فيما يلي :

حسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن "ذلك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات، كإنشاء أو توسيع مؤسسة ملحقة، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل، أو احتلال كامل لمؤسسة قائمة"[1].

أما البنك الدولي فهو يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل[2]؛

أما صندوق النقد الدولي فهو يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[3].

يعرف جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" ذلك الاستثمار الذي يتضمن السيطرة على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".

بينما يرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله".

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي :

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حال الاستثمارالمشترك أوسيطرته الكاملة على الإدارة، والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

1-1) خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار منتج للثروة بطبيعته، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار خبراته وأمواله في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الاقتصادية والفنية المتاحة، ما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وعدم هدرها خاصة وأنها تتميز بالندرة والمحدودية؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف – حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة – وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

2-1) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال:

أ) **الاستثمار المشترك:**

هو ذلك الاستثمار المتميز بالخصائص التالية[4]:

- يتم عن طريق اتفاق طويل الأجل بين طرفين احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.
- الطرف الوطني قد يكون تابعا للقطاع العام آو الخاص.
- شراء المشترين الأجانب لحصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- لكل طرف من الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

ب) **الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي**

وهو عبارة عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل خشية التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

ج) **مشروعات أو عمليات التجميع**

قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي، وتكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.

د) **المناطق الحرة**

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والأجنبية وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

1-3) عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCATED) المنعقد سنة 1998 مجموعة من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر نورد أهمها فيما يلي5:

- حجم السوق المحلي والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي.
- معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- متوسط دخل الفرد الذي يقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- سياسات وبرامج الخصخصة.
- السياسات التجارية والضريبية.
- توفر المواد الأولية.
- توفر العمالة الكفؤة.
- توفر البنية التحتية.

ثانيا) البطالة

2-1) المفهوم

تنطوي كلمة البطالة على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات الأثر الفعال في إحداث هذه المشكلة الكبيرة، لذلك لابد أن ندرس التعاريف المستخدمة في تعريف البطالة ونوضح المفاهيم المختلفة التي تساعدنا على فهم أصولها وتتبع نتائجها.

أ) المفهوم العملي للبطالة

- تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم على أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج القومي في المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.
- ومن هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة البعد الأول يتمثل في عدم الاستخدام الكامل لقوى العمل المتاحة حيث أنه يشمل كلا من البطالة السافرة والبطالة الجزئية، أما البعد الثاني فإنه يشمل الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب أن تكون، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة مثال على ذلك[6].
- وتقدر الخسارة الاقتصادية لبلد الجزائر مثلا سنة 2009 والتي تتمثل في قيمة الإنتاج الذي كان يمكن أن ينتجه البطالين في حالة تم استغلال طاقتهم الإنتاجية بـ 11.3%[7] من الإنتاج المحلي الإجمالي.

ب) المفهوم الرسمي للبطالة

- تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المطلوب وحجم العمل المعروض في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، إذن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور[8].
- وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي متفق عليه إلا أنه بصفة عامة إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.
- ويلاحظ من هذا التعريف وهو متفق عليه دوليا، أنه حتى يعتبر الشخص بطالا يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير مجتمعة يمكن إبرازها على الشكل التالي:
- بدون عمل و لا يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية (لا يعتبر عاطلا من كان يعمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يسبق الاستقصاء)؛
- مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما؛
- يبحث عن عمل بشكل جدي، شرط الجدية لا يؤخذ بعين الاعتبار في الدول ضعيفة الجهاز الإحصائي؛
- وجدوا عملا وسيشغلونه لاحقا.

- الأجهزة العمومية المكلفة بتسجيل عارضي العمل، غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل و خاصة الشرط المتعلق بالفعلية و الجدية في البحث عن عمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، فقد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي،مما يجعل عدد البطالين يزيدعن معدله الفعلي.
- في المقابل هناك أشخاص تتوفر فيهم شروط البطال بمفهوم المكتب الدولي و لكنهم غير مدرجين، مثل أولئك الذين يغادرون بشكل إرادي منصب عملهم خاصة المؤهلين منهم. لا تسجل هذه الشريحة عادة نفسها في وكالات البحث عن العمل، لاعتقادها أن مناصب العمل المقترحة في هذه الوكالات لا تناسب مؤهلاتهم.
- لا يعد النظام الإحصائي الجزائري ضمن البطالين الأشخاص الذين انقطعوا عن العمل بشكل مؤقت مع بقاء عقد العمل ساري المفعول9.

2-2) قياس البطالة

تقاس البطالة باستعمال الطريقة الإدارية والطريقة الإحصائية.

- **الطريقة الإدارية:**تقيس عددالبطالين عن طريق تعداد الطالبين للعمل في نهاية الشهر لدى الوكالات المكلفة بالشغل.
- **الطريقة الإحصائية:** تسمح بالحصول على عدد البطالين حسب تعريف البطالة من طرف المكتب الدولي للعمل عن طريق التحريات.

وقياس البطالة من الناحية الكمية هي الفرق بين الفئة النشطة القادرة على العمل والفئة التي تعمل فعليا، ويعبر عنه بمعدل البطالة كالآتي: معدل البطالة = [(السكان النشطين – السكان المشتغلين)/السكان النشطين]*100

المحور الثاني :تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الاقتصاد الجزائري

أولا) تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتسم بالاتجاه العام خلال فترة الدراسة، حيث يقدر متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بـ 1.3 مليار دولار خلال الفترة، أقصى قيمة سجلت سنة 2009 بـ 2.9 مليار دولار وأدنى قيمة سنة 1997 بمقدار 260 مليون دولار، حيث قدرت الزيادة بـ 2.4 مليار دولار، وتقدر الزيادة السنوية خلال الفترة بـ 118.15 مليون دولار (أثبتت معنويته عند مستوى 5 في المئة)، ومن خلال تتبعنا لمسار الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة يتضح انه يأخذ ثلاث مسارات أساسية، المسار الأول يأخذ الفترة (2003/1996)، حيث شهد (FDI) تذبذبا بين الزيادة والنقصان وسجل أدنى قيمه خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2001 التي حققت قفزة نوعية في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار البترول، حيث حققت الجزائر تحسنا كبيرا في رصيدها من العملة الصعبة ما يقارب 17.97 مليار دولار سنة 2001 بعدما كان 8 مليار دولار سنة 1998، ورغم العديد من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول مختلفة

حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثماريين، والقوانين والمراسيم التي صدرت قبل هذه الفترة أهمها قانون النقد والقرض (10/90) الذي فتح الباب على مصرعيه للاستثمار المباشر الخاص الأجنبي ورسخ مبدئيا حرية الاستثمار الأجنبي، وقانون 12/93 الذي ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إلا ان الجزائر خلال هذا المسار لم تفلح في جذب المزيد من (FDI)، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المرحلة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وكذا الأزمة الأمنية (العشرية السوداء) التي كانت سببا رئيسيا في اعاقة تدفقات (FDI) نحو الجزائر، وجدير بالملاحظة ان الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاضا كبيرا ومفاجئا سنة 2003 بنسبة 40 في المئة مقارنة بسنة 2002 ويرجع ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي حيث ان الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية، حسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2004، المسار الثاني يأخذ الفترة (2009/2004) حيث شهد تدفق (FDI) قفزة نوعية كبيرة حتى سنة 2009 ويرجع ذلك لتحسن الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري بسبب الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار الطاقة في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رصيد احياطات الصرف الأجنبي إلى حوالي 148.9 مليار دولار التي تعتبر ضامنا أساسيا للمستثمر الأجنبين، المسار الثالث يأخذ الفترة (2014/2010) حيث شهدت انخفاظات متتالية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال منتصف سنة 2008 التي شهد فيها الاقتصاد العالمي ركودا وطفرة نفطية نحو الانخفاض حيث وصل إلى 62 دولار/البرميل، وكذلك صدور قانون المالية التكميلي سنة 2009 الذي سبب قيودا مفروضة على رأسمال الشركات ومساهمة الأجانب والخواص المحليين في رأسمال المشاريع الجديدة وشروط تمويل المشاريع المحلية وفق قاعدة الاستثمار المطبقة حاليا 51/ 49.

شكل رقم (01) : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر الفترة (1996/2014)

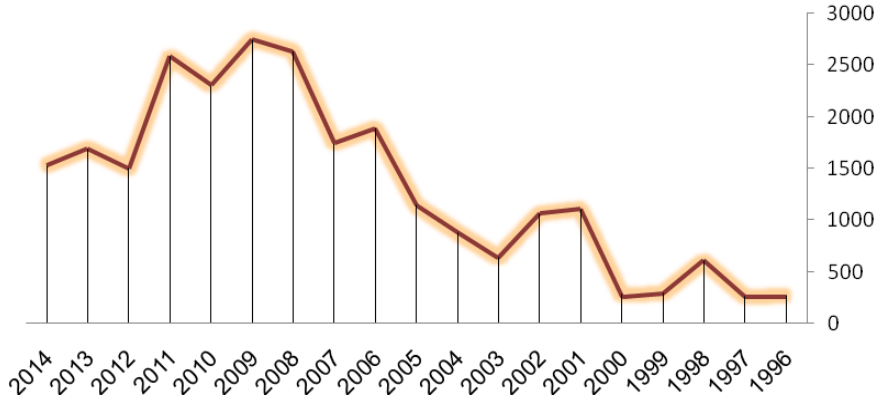

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على الجدول رقم ()، وبالإعتماد على برنامج Excel.2007.

رغم التطور في تدفق (FDI) نحو الجزائر، والمجهودات المبذولة من طرف السلطات، إلا ان الجزائر مازالت تعاني من عدة نقائص نذكر اهمها :

➢ سجلت الجزائر تخلفا كبيرا في أداء معظم المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مقارنة بالمتوسطين العربي والدولي ما عدا مؤشرين اثنين فقط حيث تفوق أداء الجزائر وتجاوزت قيمهما المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهما : مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية بفضل توافر النفط والغاز وارتفاع أسعاره مما أنعكس ايجابيا من خلال البرامج الاستثمارية العمومية (2014/2001) على مؤشرات التنمية البشرية (HDI)ومؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف، الدين العام، الحساب الجاري، الميزانية العمومية) حسب الرسم البياني العنكبوتي رقم (02) أو المخطط النسيجي الذي يستخدم كأداة لمقارنة أداء دولة الجزائر مع العالم العربي والدولي، وهذا ما أدى إلى ترتيب الجزائر في المرتبة 87 من حيث المؤشر العام للجاذبية، وهي آخر مرتبة بالنسبة لدول شمال إفريقيا وعلى سبيل الذكر وليس الحصر تحتل تونس المرتبة 61.

شكل رقم (02) : الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي

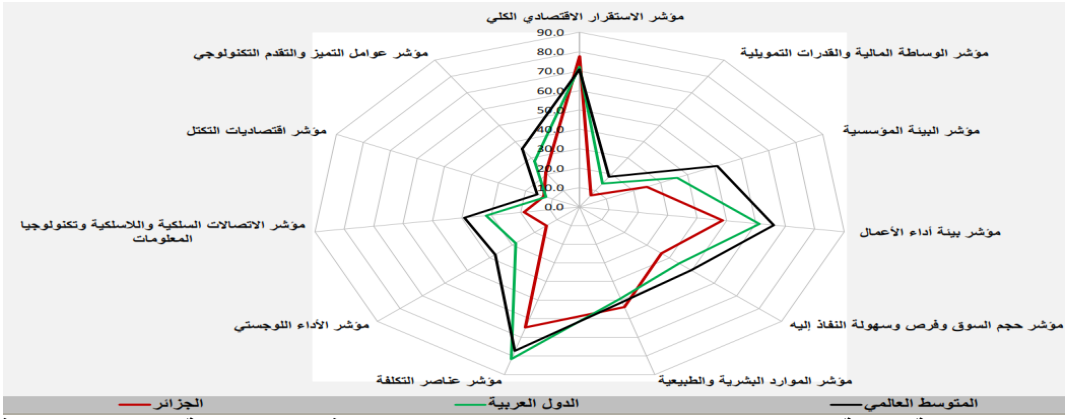

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2014، دولة الكويت، ص 110.

➢ اختلال التوازن في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتركز (FDI)، في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1 في المئة، والمعادن بنسبة 21 في المئة والعقارات بنسبة 20 في المئة، بينما القطاعات المنتجة الخلاقة للثروة كالفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية فإن حصتها النسبية تتراوح بين 1 و 4 في المئة فقط حسب الشكل رقم (03).

الشكل رقم (30):الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير 2003 و مايو 2015

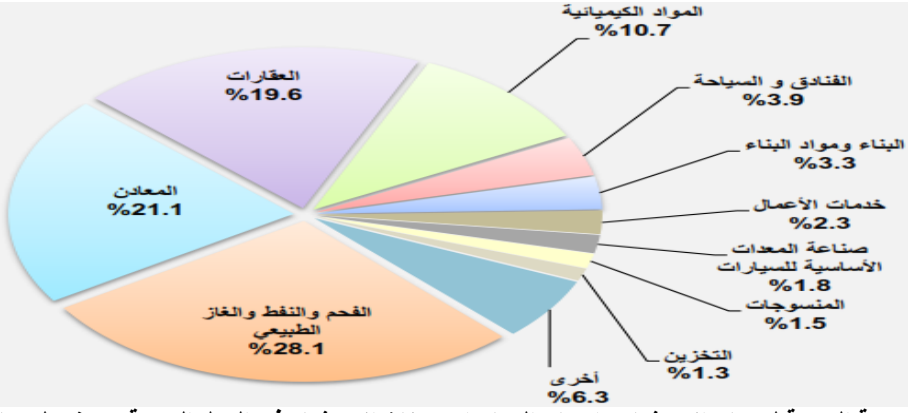

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2014، دولة الكويت، ص 110.

➢ إن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل تكاد تكون معدومة، حيث تساهم بـ 93 ألف عامل فقط من بين 10 ملايين عامل، وبالتالي فإن (FDI) لا يساهم بشكل كبير في التخفيف من البطالة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فحسب مردودية المشاريع الأجنبية في التوظيف في الجزائر الموضحة في الجدول رقم (01) ضعيفة جدا، حيث تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة بالمغرب وتونس ومصر، بمعنى كل توظيف لواحد دولار يخلق 1.4 منصب عمل فقط بالنسبة للجزائر، بينما المغرب يوظف 3.4 منصب عمل؛

جدول رقم(01): ترتيب بعض الدول العربية حسب مردودية المشاريع في التوظيف الفترة (2003- ماي2015)

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف	تكلفة المشاريع (مليون دولار)	مردودية المشاريع (عامل/دولار)
01	المغرب	188222	55798	3.4
02	تونس	94678	40911	2.3
03	مصر	205757	121278	1.7
04	الجزائر	93153	68040	1.4

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2014، دولة الكويت.

ثانيا) تحليل تطور البطالة في الجزائر

من خلال الشكل رقم (04) يتضح أن تطور عدد البطالين في الجزائر يتسم بالاتجاه العام خلال فترة الدراسة، حيث يقدر متوسط عدد البطالين بـ 1.7 مليون بطال خلال الفترة، أقصى عدد سجل سنة 1999 بـ 2.5 مليون بطال وأدنى عدد سنة 2011 بمقدار 1.06 مليون بطال، حيث قدر الانخفاض بـ 1.45 مليون بطال، ويقدر الانخفاض السنوي خلال الفترة بـ 89.6 ألف بطال (أثبتت معنويته عند مستوى 5 في المئة)، غير أن هذا الانخفاض لا يتماشى ومتطلبات النمو لاقتصادي حيث يسيطر قطاع الخدمات والتجارة على نسبة 60 في المئة من مناصب الشغل، في حين القطاعات الخلاقة للثروة مثل الصناعة والفلاحة لا يستوعبان إلا 11.4 و 10.6 في المئة فقط، بالإضافة إلى أن أكثر من ثلث العمالة في وظائف مؤقتة وتقريبا نصفها تابع للقطاع العام[10]، وهي كلها مؤشرات توحي بوجود تشوه وخلل كبيرين في سوق العمالة بالجزائر وهي نتيجة لسياسات وتوجهات متخذي القرار في البلاد نحو تدعيم القطاع الاجتماعي على حساب القطاعات المنتجة ويتجلى ذلك بوضوح من خلال نسب

الاستثمارات العمومية للقطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة حيث تقدر بـــ 4 و في المئة على الترتيب بالنسبة لأخر مخطط الخماسي (2010-2014)[11].

شكل رقم (04) : تطور عدد البطالين في الجزائر الفترة (2014/1996)

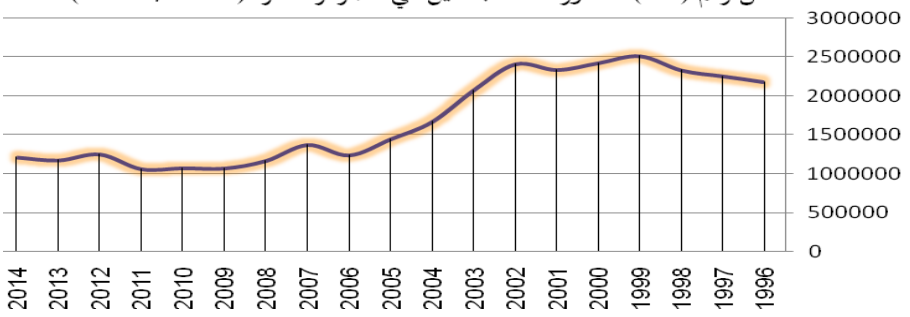

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على الجدول رقم ()، وبالإعتماد على برنامج Excel.2007.

2-1) خصائص (تركيبة) البطالة في الجزائر

إن معرفة خصائص البطالة من حيث السن والجنس ومن حيث المستوى من الأهمية بمكان حتى يتسنى لمتخذ القرار رسم السياسات الاحتوائية لهذه الظاهرة ومعالجتها.

أ) الخصائص من حيث السن والجنس

من خلال بيانات الجدول رقم (02) يتضح ان البطالة لدى فئة الشباب الأقل من سن 35 سنة تتجاوز 80 في المئة أي حوالي مليون شاب بطال، وهو ما يشكل خطرا كبيرا يهدد الأمن السياسي والاجتماعي للبلد، والاحتجاجات اليومية التي تشهدها البلاد لتنذر بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير مستقر، يتطلب حلا جذريا لهذه المشكلة التي قد تنجم عنها عدة آثار سلبية سبق الاشارة إليها في المحور الأول؛ وجدير بالملاحظة أن حوالي 70 في المئة من البطالين من فئة الذكور، وهي الفئة التي تشكل مصدر قلل كبيرا لدى السلطات، نظرا للمتطلبات الاجتماعية (زواج وسكن...) خاصة مع إرتفاع مستوى المعيشة وإرتفاع معدل التضخم.

الجدول رقم (02): التوزيع العمري للسكان البطالين في الجزائر (2014). الوحدة : 10^3

	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية	التكرار المجمع الصاعد
أقل من 20	103	11	114	9.4	9.4
24-20	249	116	365	30.1	39.5
29-25	228	126	355	29.2	68.7
34-30	127	51	178	14.6	83.3
39-35	65	23	88	7.3	90.6
44-40	36	17	54	4.4	95
49-45	25	8	34	2.8	97.8
54-50	18	2	20	1.6	99.4
59-55	7	0	8	0.6	100
المجموع	859	355	1214	100	-

Source : ONS, Activité emploi chômage en septembre 2014, Collections Statistiques N° 683/2014, Série S : Statistiques Sociales, P07.

ب) الخصائص من حيث المستوى والشهادات

من خلال بيانات الجدول رقم (03) يتضح أن فئة الجامعيين تشكل أكبر نسبة من البطالين بنسبة 15.4 في المئة، أما البطالين بدون مستوى فهي فنسبتهم متدنية وتقدر بـ 2.7 في المئة، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا لدى السلطات للتعامل مع هذه الفئة، حيث تتميز فئة الجامعيين البطالين بارتفاع معدل البطالة لدى الإناث بحوالي 21.8 في المئة، أما من حيث الشهادات المحصل عليها فإن معدل البطالة بالنسبة لشهادة التعليم العالي مرتفعة حيث تقدر بـ16.4 في المئة، حيث تتميز فئة الجامعيين البطالين بارتفاع معدل البطالة لدى الإناث بحوالي 22.1 في المئة، وهو ما يتطلب أن تنسجم مدخلات التعليم العالي مع المحيط الاقتصادي، بحيث هناك فجوة كبيرة بين طلب سوق الشغل في الجزائر والعرض.

الجدول رقم(03):معدل البطالة في الجزائرحسب المستوى التعليمي،الشهادة المحصلة،الجنس(2014)الوحدة: %

	ذكور	إناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	2.6	3.7	2.7
ابتدائي	6.9	8.2	7
متوسط	11.6	16.1	12
ثانوي	8.3	15	9.7
جامعي	9.9	21.8	15.4
الشهادة المحصلة			
بدون شهادة	8.4	10.6	8.6
شهادة التكوين المهني	11.4	17.4	12.7
شهادة التعليم العالي	10.9	22.1	16.4
المجموع	9.2	17.1	10.6

Source : ONS, Activité emploi chômage en septembre 2014, Collections Statistiques N° 683/2014, Série S : Statistiques Sociales, P08.

المحور الثالث: المنهجية والنتائج التجريبية

إن المنهجية المتبعة للوصول إلى الأثر طويل الأجل وقصير الأجل من خلال تقدير مرونة البطالة لنموذج ARDL، تمر بأربع مراحل أساسية ؛ المرحلة الأولى يتم تحديد رتبة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبارات الجذر الوحدوي من أجل تجنب النتائج المظللة ؛ المرحلة الثانية يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة باستخدام معياري AIC و SCH ؛ المرحلة الثالثة نقدر نموذج ARDL باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ؛ المرحلة الرابعة يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL أي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ؛ المرحلة الخامسة تتم اختبارات صلاحية النموذج (الدرجة الثانية).

المرحلة الأولى : تحديد رتبة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

يتم تحديد رتبة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبار فيليبس بيرون (Philips–Perron)، ويعتبر هذا الاختبار ضروري قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك (اختبار F)، نظرا لافتراض المنهج المذكور أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح[12]، فلا يمكن اعتماد اختبار (F) اذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية أي : I(2).

جدول رقم (04) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي

الاختبار/المتغيرات	المستوى (Level)		الفرق الأول (1st Difference)		
Phillips-Perron Test	**ثابت**	**ثابت واتجاه**	**ثابت**	**ثابت واتجاه**	**القرار**
CHP	-0.62 (-3.02)	-1.38 (-3.67)	-3.79 (-3.02)	-3.45 *(-3.27)	I(1)
FDI	-1.71 (-3.02)	-2.07 (-3.67)	-4.81 (-3.02)	-4.8 (-3.67)	I(1)

*قيمة حرجة عند مستوى 10%.

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews.4

وعلى ضوء نتائج الاختبار حسب الجدول رقم (04) يتضح أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرين غير مستقرين بحيث تحتويا على جذر وحدوي باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، ففي هذه الحالة نرفض أيضا فرضية الاتجاه العام التحديدي TS. أما السلاسل الزمنية للمتغيرتين عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى فهي مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى Integrated I(1)، $CHP, FDI \rightarrow IN\ (1)$ ، وبالتالي يمكن المرور إلى باقي المراحل.

المرحلة الثانية : تحديد فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة باستخدام معياري AIC و SCH

تعد مرحلة تحديد فترة الإبطاء لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة مهمة لتقدير النموذج واختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يتم اعتماد معياريين لتحديد درجة التأخير أو الإبطاء وهما معيار AIC ومعيار SCH، بحيث يتم اختيار طول الابطاء بناءا على أقل قيمة لهذين المعيارين، مع العلم أن الإنحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط، ونتائج اختيار فترة الإبطاء معروضة في الجدول رقم (05) كما يلي :

جدول رقم (05) : معايير فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة

درجة التأخيـر	P=0	P=1	P=2
معيـــار AIC	26.93	*26.68	26.80
معيـــار SCH	27.17	*27.03	27.25

المصدر: بناء شخصي (النتائج مأخوذة من برنامج Eviews 4.0)

وتشير النتائج إلى أن طول فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول حسب المعيارين المذكورين أعلاه هي الواحد الصحيح.

المرحلة الثالثة : تقدير نموذج ARDL باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة وحجم العينات الصغيرة، إذ يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكننا هذا النموذج من تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في المديين القصير والطويل (Short run and Long run) في نفس المعادلة، وتعد معلمات هذا النموذج أكثر اتساقا (كفؤة وغير متحيزة) من تلك التي في الطرق الأخرى مثل أنجل وجرانجر، وتمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0). كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. ويمكن كتابة نموذج الدراسة ARDL وفق الصيغة التالية[13] :

$$\Delta CHN_t = \alpha_0 + \alpha_1 CHN_{t-1} + \alpha_2 FDI_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1} \beta_1 \Delta FDI_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta CHN_{t-J} + e_t$$

حيث :

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر.

CHN : عدد البطالين.

وتعد معلمتي المتغيرين التابع والمفسر المبطئين بفترة واحدة (α_1 ; α_2) معلمتي العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معلمتي الفروق الأولى العلاقة قصيرة الأجل. مع العلم أن معامل الأثر الطويل الأجل للمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) هو عبارة عن حاصل قسمة هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على معامل المتغير التابع (عدد البطالين) المبطأ لفترة واحدة، بينما معاملات الآثار قصيرة الأجل فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى لمتغيرات المعادلة أعلاه[14].

بعد تحديد درجة الإبطاء في المرحلة السابقة (P=1) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج، تحصلنا على نتائج التقدير وفق الجدول التالي :

جدول رقم (06) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL

Dependent Variable: DCHN
Method: Least Squares
Date: 08/23/15 Time: 22:48
Sample(adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHN(-1)	-0.239002	0.077216	-3.095234	0.0074
FDIN(-1)	-119.1523	48.82556	-2.440368	0.0276
DCHN(-1)	0.430729	0.185031	2.327877	0.0343
DFDIN	-131.6564	74.60797	-1.764642	0.0980
DCHN(-2)	0.161580	0.178047	0.907512	0.3785
DFDIN(-1)	209.1947	75.68373	2.764065	0.0145
C	527504.2	172200.3	3.063317	0.0079

R-squared	0.670784	Mean dependent var	-5909.091
Adjusted R-squared	0.539098	S.D. dependent var	195604.2
S.E. of regression	132795.2	Akaike info criterion	26.68438
Sum squared resid	2.65E+11	Schwarz criterion	27.03152
Log likelihood	-286.5281	F-statistic	5.093806
Durbin-Watson stat	2.059431	Prob(F-statistic)	0.004900

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews.4

من خلال الجدول السابق يتبين أن معالم النموذج ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5 في المئة و10 في المئة انطلاقا من اختبار احصاءة ستودينت، ما عدا معلمة الفرق الأول للوغاريتم معدل البطالة للفترة الثانية، وتظهر معلمة التعديل (تصحيح الخطأ) وهي معامل وهي معامل المتغير التابع (عدد البطالين) المبطأ لفترة واحدة معنوي عند مستوى 1 في المئة ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي يؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج، يشير معامل التحديد (R^2) أن حوالي 67 في المئة من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة، تعود في محتواها إلى متغير الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما يشير اختبار دوربن واتسون (DW) إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، في النهاية يمكن الاعتماد على النموذج لتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، كما تشير قيمة F إلى أن كل معالم النموذج معنوية عند مستوى 5 في المئة.

المرحلة الرابعة : اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

تتضمن هذه المرحلة اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، عن طريق اختبار إحصائية (F) من خلال (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات كما يلي[15] :

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيري النموذج كما يل :

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأة بفترة واحدة، مع القيم الحرجة (الجدولية) التي وضعها كل من بيساران وآخرون (Pesaran et al) (2001)، بحيث أن هناك قيمتين حرجتين أعلى وأدنى عند حدود معنوية مختلفة، فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الحرجة نرفض فرضية العدم، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الحرجة نقبل فرضية العدم، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة محصورة بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الحرجة فإن النتائج تكون غير محدد[16].

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر فإن اتخاذ القرار يكون بناءا على أساس مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الحرجة، وبالمثل إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد فإن اتخاذ القرار يكون بناءا على أساس مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الحرجة.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (Wald test) من خلال إحصائية (F) المحسوبة التي تساوي 5.009.

جدول رقم (07) : اختبار (Wald test) لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطئة بفترة واحدة

Wald Test:
Equation: EQ09

Null Hypothesis:	C(1)=0 C(2)=0		
F-statistic	5.009898	Probability	0.021555
Chi-square	10.01980	Probability	0.006672

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews.4

وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة أعلاه بالقيم الحرجة (F) الأعلى (Upper Bounds) I(1) المقترحة من طرف (Pesaran) وآخرون والموضحة في الجدول رقم (08)، يتم اتخاذ قرار برفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 10 و5 في المئة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة.

جدول رقم (08) : نطاق القيم الجدولية لـ (F.Statistic) مع قاطع وبدون اتجاه

	0.1		0.05		0.01	
k	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)
1	4.04	4.74	5.73	4.94	7.84	6.84

Pesaran et al., 1999: Table CI.v: Case V with Unrestricted Intercept and Unrestricted Trend

المرحلة الخامسة : اختبارات صلاحية النموذج (اختبارات الدرجة الثانية)

سيتم اختبار صلاحية النموذج من خلال اختبار درجة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج واختبارات فحص البواقي (White's ، Arch-Lm ، Jarque-Bera). ولاكتشاف درجة ارتباط بواقي النموذج نختبر (Correlogram) للبواقي فيتم عرض الارتباط في نتائج (Correlogram) في الشكل أدناه :

شكل رقم (05) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي النموذج

Date: 08/24/15 Time: 12:46
Sample: 1993 2014
Included observations: 22

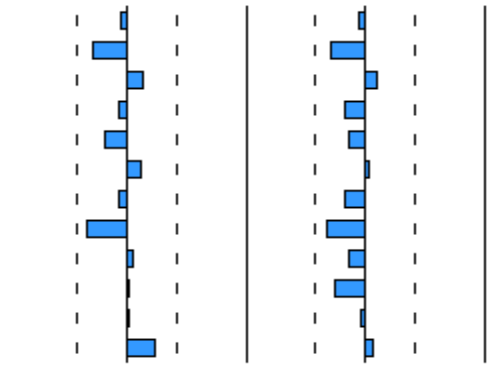

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.043	-0.043	0.0473	0.828
		2	-0.289	-0.291	2.2457	0.325
		3	0.133	0.114	2.7337	0.435
		4	-0.074	-0.164	2.8940	0.576
		5	-0.192	-0.141	4.0354	0.544
		6	0.123	0.037	4.5327	0.605
		7	-0.081	-0.177	4.7639	0.689
		8	-0.341	-0.333	9.1427	0.330
		9	0.053	-0.137	9.2549	0.414
		10	0.023	-0.258	9.2790	0.506
		11	0.022	-0.028	9.3018	0.594
		12	0.243	0.065	12.408	0.414

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews.4

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الارتباطات جميعها صغيرة جدا وغير ذات دلالة إحصائية.

ولدراسة اختبارات فحص البواقي (White's ، Arch-Lm ، Jarque-Bera) نستعين بالجدول رقم (09) كما يلي :

جدول (09) : اختبارات فحص بواقي النموذج

TEST	
$(LM = nR^2 = 9.03) < (\chi^2_{12,0.05} = 21.03)$	**WHITE'S**
$(LM = nR^2 = 0.029) < (\chi^2_{1,0.05} = 3.84)$	**ARCH-LM**
$(s = 0.53) < (\chi^2_{2,\ 0.05} = 5.99)$	**JARQUE-BERA**

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Eviews.4

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن اختبار وايت (White's) أثبت عن وجود ثبات في تباين حد الخطأ للنموذج من خلال قيمة مضاعف لاغرانج (LM)، كما أثبت اختبار (ARCH-LM) أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس، وأن توزيع البواقي هو التوزيع الطبيعي من خلال اختبار جاك-بيرا (JARQUE-BERA).

من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية التي أظهرتها الدراسة القياسية يتضح أن النموذج قد اجتازا مرحلة الدراسة القياسية وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائيا وقياسيا، لذا يمكن أن ننتقل إلى التحليل الاقتصادي.

تحليل ومناقشة النتائج

على ضوء نتائج الدراسة القياسية يمكن الوصول إلى صيغة نموذج (ARDL) كما يلي :

$$\Delta CHN_t = 527504.2 - 0.23CHN_{t-1} - 119.15FDIN_{t-1} - 131.65\Delta FDIN_t + 209.19\Delta FDIN_{t-1} + 0.43\Delta CHN_{t-1} + 0.16\Delta CHN_{t-2}$$

وعلى ضوء هذا النموذج يمكن حساب معامل الأثر الطويل والأثر القصير وفق الجدول التالي :

جدول رقم (10) : معامل الأثر قصير وطويل الأجل المقدر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

معامل الأثر طويل الأجل	معامل الأثر قصير الأجل للفترة (t)	معامل الأثر قصير الأجل للفترة (t-1)
498.5 -	131.65 -	209.19 +

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على الجدول رقم (06).

بناءا على ما سبق يمكن الوصل إلى النتائج التالية :

- تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.23−) إلى أن عدد البطالين يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t−1) تعادل (23%)، أي أنه عندما ينحرف عدد البطالين خلال المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 23% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)؛
- ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل ضعيفة نحو التوازن، بمعنى أن عدد البطالين يستغرق ما يقارب **3.25 سنة** (1/0.23) أي **ثلاث سنوات وثلاثة أشهر** باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في الاستثمار الأجنبي المباشر وفق افتراضات هذا التحليل. حيث نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل بطيء على البطالة من خلال إحداث صدمة بوحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتعبير أدق إذا حدثت صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي. وهو ما يعني بطأ تأثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشر المتدفقة إلى الجزائر على البطالة بسبب ضعف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كما تم توضيحه في المحور الثاني؛
- وجود أثر سلبي (عكسي) ومعنوي للبطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير في نفس الفترة، ويعني هذا أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد مليون دولار يؤدي إلى تخفيض حجم البطالة إلى 131 شخص في نفس الفترة، بينما هذا الأثر يكون ايجابي (طردي) ومعنوي للبطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير في الفترة السابقة، ويعني هذا أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد مليون دولار في الفترة السابقة يؤدي إلى زيادة حجم البطالة إلى 209 شخص، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر موجه بنسبة كبيرة نحو قطاعات المحروقات والمعادن والعقارات التي تستوعب حوالي 12 في المئة فقط من العمالة، في حين أن قطاع الخدمات والتجارة الذي نسبته من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتعدى 6 في المئة يستوعب 60 في المئة من العمالة الكلية، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يستوعب أدنى نسبة من العمالة، نظرا لأنه يستهدف القطاعات الأقل جذبا للعمالة، وهذا ما يتوافق والنتيجة المتوصل إليها في الجانب النظري؛
- وجود أثر سلبي (عكسي) ومعنوي للبطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل ويعني هذا أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد مليون دولار يؤدي إلى تخفيض حجم البطالة إلى 498 شخص في الأجل الطويل، وهذا يعني أن التأثير في الأجل الطويل أقوى منه في الأجل القصير، نظرا لأن المشاريع

الاستثمارية تتطلب وقتا طويلا للإنجاز أو أن مناخ الاستثمار أو بيئة الاستثمار في الجزائر غير سليمة، بحيث يساهم في عدم تأقلم المشاريع مع المحيط الاقتصادي.

الخاتمة

بناءا على ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا تتناسب وإمكانياتها البشرية والطبيعية مقارنة بالدول المجاورة بسبب عدم تنافسية المناخ الاستثماري، وعدم استقرارية القوانين المتعلقة بالاستثمار، مما أدى إلى تخوف المستثمر الأجنبي وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، رغم الجهود المبذولة في تحسين مناخ الاستثمار؛
- يعاني المناخ الاستثماري في الجزائر من عدة صعوبات انعكست في تخلف كبير في أداء معظم المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مقارنة بالمتوسطين العربي والدولي ما عدا مؤشرين اثنين فقط حيث تفوق أداء الجزائر وتجاوزت قيمهما المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهما : مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية بفضل توافر النفط والغاز وارتفاع أسعاره مما أنعكس ايجابيا من خلال البرامج الاستثمارية العمومية (2014/2001) على مؤشرات التنمية البشرية (HDI) ومؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف، الدين العام، الحساب الجاري، الميزانية العمومية)، وهذا ما أدى إلى ترتيب الجزائر في المرتبة 87 من حيث المؤشر العام للجاذبية، وهي آخر مرتبة بالنسبة لدول شمال إفريقيا وعلى سبيل الذكر وليس الحصر تحتل تونس المرتبة 61؛
- تتسم سوق العمالة في الجزائر بوجود تشوه وخلل كبيرين وهي نتيجة لسياسات وتوجهات متخذي القرار في البلاد نحو تدعيم القطاع الاجتماعي على حساب القطاعات المنتجة ويتجلى ذلك بوضوح من خلال نسب الاستثمارات العمومية للقطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة حيث تقدر بـــ 4 و في المئة على الترتيب بالنسبة لأخر مخطط خماسي (2010–2014)؛ لا سيما وأن الانخفاض المسجل في عدد البطالين لا يتماشى ومتطلبات النمو لاقتصادي حيث يسيطر قطاع الخدمات والتجارة على نسبة 60 في المئة من مناصب الشغل، في حين القطاعات الخلاقة للثروة مثل الصناعة والفلاحة لا يستوعبان إلا 11.4 و 10.6 في المئة فقط، بالإضافة إلى أن أكثر من ثلث العمالة في وظائف مؤقتة وتقريبا نصفها تابع للقطاع العام؛
- من خلال الدراسة القياسية تبين لنا أنه إذا حدثت صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، بمعنى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بطيء، بحيث أن تأثيره في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير، بيد أن هذا التأثير في المدى الطويل عكسي في نفس الفترة وطردي في الفترة السابقة، وهذا بسبب المناخ الاستثماري السائد غير المنافس، مما انعكس سلبا على أداء معظم المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مقارنة بالمتوسطين العربي والدولي.

الاقتراحات

بناءا على ما سبق من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات وفق النقاط التالية :

1-يترتب على الجزائر العمل على تطوير أدائها في المؤشرات الفرعية التسعة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع المحافظة على أدائها في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية؛

2-إعادة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تركيز الامتيازات والضمانات لصالح القطاعات الخلاقة للثروة كالصناعة والفلاحة والسياحة ومن خلالها يتم خلق مناصب شغل دائمة، بشرط الاستفادة من التكنولوجيا الموظفة؛

3-الاقتداء بالتجربة الماليزية في مسألة ملكية رأس المال وتخطي حاجز قاعدة 51/ 49 المعتمدة في الجزائر، بحيث يتم السماح للأجانب الاستحواذ على 100 في المئة من حقوق الملكية في شركاتهم، وذلك عند قيامهم بتصدير 80 في المئة أو أكثر من منتجات تلك الشركات؛

4- اعتماد منهج التخطيط الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مفهوم متكامل، يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة، وإنجاز المعاملات والتشريع المستقر والبنى التحتية والمرافق، والأهم هو ضمان التطوير المتواصل لمناخ الاستثمار والاستجابة السريعة للمتغيرات والمستجدات الدولية؛

الهوامش والمراجع

1- ديفيد ولاس، " التنمية الصناعية المستديمة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص74.

2- مجموعة البنك الدولي (2014)، http://data.albankaldawli.org/country/ algeria ، تاريخ الزيارة (2015/08/20).

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2014، دولة الكويت، ص 20.

4- أبو قحف عبد السلام، " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2003، ص16.

5 - خضر حسان، " الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت، 2004، ص7.

6 - صفوت الشيخ حسين، " البطالة في سوريا (1994-2004)"، دمشق، تموز، 2007، ص8.

7- حسبت كالآتي: متوسط إنتاجية العامل * عدد البطالين.

8 - صفوت الشيخ حسين، مرجع سابق، ص8.

9 - يعتقد بيرت Pert (1993) أن العدد المتوسط من البطالين الذين يدخلون ضمن هذه الشريحة يقدر بـ5 بالمائة إلى 10 بالمائة من السكان الناشطين.

10- ONS, Activité emploi chômage en septembre 2014, Collections Statistiques N° 683/2014, Série S : Statistiques Sociales, P05.

11- الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، ملحق.

12 - Mosayeb Pahlavani, d Wilson and Andrew C. Worthington, Trade-GDP Nexus in Iran : An Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, American Journal Of Applied Sciences 2 (7), 2005, P1159.

13 - James E. Payne David Loomis, and Renardo Wilson, Residential Natural Gas Demand in Illinois: Evidence from the ARDL Bounds Testing Approach, the jornal of regional analysis, JRAP 41(2), 2011, p142.

14- Mansor H Ibrahim, Oil and food prices in Malaysia: a nonlinear ARDL analysis, jornal Agricultural and Food Economics (2015) 3:2, p06

15 - Mahmoud Mourad, L'analyse Des Dépôts Du Secteur Privé Dans Les Banques Commerciales Au Liban: Application Du Modèle Ardl, Lebanese Science Journal, Vol. 13, No. 2, 2012, P156.

16 - R. Santos Alimi, Ardl Bounds Testing Approach To Cointegration: A Re-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis In An Open Economy, Asian Journal Of Economic Modelling, 2014, 2(2), P106.

الملاحق

جدول رقم (11) : تطور عدد البطالين والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2014)

السنوات	عدد البطالين (شخص)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
1996	2186000	270
1997	2257000	260
1998	2333000	606.6
1999	2516000	291.6
2000	2427726	280.1
2001	2339449	1107.9
2002	2413000	1065
2003	2078270	638
2004	1671534	882
2005	1448288	1145
2006	1240841	1887.6
2007	1374663	1742.9
2008	1169000	2632.1
2009	1072000	2746.4
2010	1076000	2301
2011	1063000	2581
2012	1253000	1499
2013	1175000	1691
2014	1214000	1530

Source : UNCTAD**,** **(**http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88),(20/08/2015)**.**
- ONS **(**2013**)**, rétrospective statistique algeriene (2011/1962), (http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html) **, (20/12/2014).**